

مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI) كأداة لقياس تركيز المنافسة في القطاع المصرفي: دراسة مقارنة دولية خلال الفترة (2014-2022)

The Herfindahl-Hirschman Index (HHI) as a Measure of Banking Sector Competition: An International Comparative Study (2014-2022)

بوزانة أيمن*

مخبر LREAGRDT، جامعة تيبازة، الجزائر.
bouzana.aimen@univ-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2026/06/05

تاريخ القبول: 2026/05/01

تاريخ الإرسال: 2026/04/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتشخيص درجة التركيز في الأسواق المصرفية وقياس بيئة المنافسة فيها من خلال مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (Herfindahl-Hirschman Index). اعتمد البحث منهجاً كمياً وصفيّاً-تحليلياً مقارناً، مستنداً إلى بيانات ثانوية رسمية مستقاة من قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية للبنك الدولي، وقاعدة FRED للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تغطي ست دول مختارة بأسلوب قصدي معياري على مدى الفترة 2014-2022. إذ يُقدَّر المؤشر بصيغة تقريبية مستنبطة من نسب تركيز الأصول المتاحة في غياب بيانات فردية للبنوك. كشفت النتائج عن تباين جوهري متعدد الأبعاد في درجات التركيز المصرفي: سجّلت الجزائر أعلى مستوى تقديري ($HHI \approx 2,847$)، في مقابل ألمانيا ($HHI \approx 42$) بوصفها النقيض التنافسي الأكثر حدة. كما تبينّت علاقة طردية ذات دلالة وصفية بين ارتفاع HHI وارتفاع صافي هامش الفائدة، مما يُجسّد ترجمةً عملية لفرضية القوة السوقية. كما خلص البحث إلى أن HHI يُمثّل أداة تشخيصية مكتملة لا بديلاً في قياس المنافسة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: مؤشر هيرشمان-هيرفيندال؛ تركيز السوق المصرفي؛ منافسة مصرفية؛ نسبة التركيز (CR3/CR5)؛ قوة سوقية.

Abstract:

This paper examines the Herfindahl-Hirschman Index. The study employs a comparative quantitative descriptive-analytical methodology, drawing on official secondary data from the World Bank GFDD and the Federal Reserve FRED platform, covering six countries selected through purposive criterion-based sampling over the period 2014-2022. Given the unavailability of individual bank-level data. Findings reveal multidimensional cross-country divergence in banking concentration : Algeria records the highest estimated value ($HHI \approx 2,847$), in contrast to Germany ($HHI \approx 42$), representing the sharpest competitive counterpoint. A descriptively significant positive association is identified between elevated HHI and higher net interest margins, operationalizing the market power hypothesis. The paper concludes that HHI constitutes a valuable complementary diagnostic tool for banking competition analysis.

Key Words: Herfindahl-Hirschman Index; Banking Market Concentration; Banking Competition; Concentration Ratio (CR3/CR5); Market Power.

JEL Classification : G21, L11, C43, F36.

*مرسل المقال: بوزانة أيمن (bouzana.aimen@univ-tipaza.dz)

المقدمة:

يُعدّ قياس درجة المنافسة في الأسواق المصرفية من أكثر المسائل تعقيداً في الاقتصاد المالي التطبيقي، نظراً لما تتسم به هذه الأسواق من خصائص هيكلية متميزة تجمع بين الطابع الاحتكاري والتنظيمي والإستقراري في آنٍ واحد. وعلى الرغم من وفرة الأدوات القياسية المتاحة، إلا أن مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI) يظل الأداة الأكثر توظيفاً في التحليل التطبيقي لبنية السوق المصرفية، لبساطة حسابه، ومتانته النظرية، وقابليته للمقارنة عبر الزمان والمكان.

وتكتسب دراسة مستويات التركز المصرفي أهمية متصاعدة في ضوء ثلاثة مستجدات متقاطعة: أولاً، موجات الاندماج والاستحواذ المصرفي التي شهدت الاقتصادات الناشئة والمتقدمة في أعقاب الأزمة المالية 2008 وأزمة كوفيد-19 (2020)؛ ثانياً، التوصيات المتجددة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة تعزيز المنافسة المصرفية كرافعة للنمو الاقتصادي الشامل (World Bank, 2023)؛ ثالثاً، الجدل الأكاديمي المتصاعد حول جدوى الاعتماد على مؤشرات هيكلية لقياس ظاهرة سلوكية في جوهرها (Claessens & Laeven, 2004; Schaeck & Čihák, 2014).

الإشكالية الرئيسية: إلى أي مدى يُمكن مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI) من الكشف عن هياكل المنافسة الفعلية في الأسواق المصرفية لعينة من الدول المتباينة، وما الدلالات المستخلصة على مستوى المقارنة الدولية؟ وتفرع عن هذه الإشكالية أربعة تساؤلات فرعية:

- كيف يُحسب مؤشر HHI وما حدوده المفسّرة المعتمدة دولياً وفق معايير وزارة العدل الأمريكية (DOJ) والبنك الدولي؟

- ما مستويات التركز المصرفي المقدّرة بـ HHI في عينة الدول المدروسة خلال الفترة 2014-2022، وكيف تطورت عبر الزمن؟

- هل ثمة علاقة وصفية بين ارتفاع مؤشر HHI وارتفاع صافي هامش الفائدة — وما هو أبرز مؤشرات القوة السوقية — في عينة الدراسة؟

- ما القيود المنهجية الجوهرية لمؤشر HHI في السياق المصرفي، وكيف يمكن تجاوزها بمنهجية تكاملية؟

فرضيات البحث: استناداً إلى الأدبيات النظرية والتجريبية، تُصاغ الفرضيات الآتية:

- H_1 (فرضية القوة السوقية): يرتبط ارتفاع مؤشر HHI في القطاعات المصرفية ارتباطاً طردياً ذا دلالة وصفية بارتفاع صافي هامش الفائدة (NIM)، بما يُجسّد توظيف البنوك لقوتها السوقية في تحديد أسعار الائتمان بصورة مواتية.

- H_2 (فرضية التباين الهيكلي): يختلف مستوى التركز المصرفي المقدّر بـ HHI اختلافاً جوهرياً بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة في عينة الدراسة، عاكساً فوارق هيكلية وتاريخية في بيئة المنافسة.

- H_3 (فرضية محدودية المؤشر): تتناقص القدرة التشخيصية للمؤشر HHI في قياس المنافسة الفعلية كلما ارتفعت الحواجز التنظيمية وانعدمت آليات التنافس السلوكي، بما يستدعي دمج مع مؤشرات تكاملية.

أهمية البحث وأهدافه: تستمد هذه الدراسة أهميتها من ثلاثة أوجه: فعلى الصعيد المعرفي، تُسهم في سدّ فراغ في الأدبيات العربية المتعلقة بقياس بيئة المنافسة المصرفية بالمؤشرات الكمية الدولية المعتمدة. وعلى الصعيد التطبيقي، تُزوّد المنظّمين وصانعي السياسات النقدية في الاقتصادات الناشئة بإطار مرجعي مقارن لتوجيه قرارات الترخيص المصرفي ومراجعة عمليات الاندماج والاستحواذ. وعلى صعيد المستجدات، تتزامن مع نقاشات مستجدة حول إعادة هيكلة القطاعات المصرفية في دول شمال أفريقيا في أعقاب تداعيات جائحة كوفيد-19. وتسعى الدراسة تحقيقاً لذلك إلى: (أ) قياس مستويات HHI عبر ستّ دول؛ (ب) اختبار علاقته الوصفية بمؤشرات الكفاءة؛ (ج) تقديم خارطة طريق سياساتية قابلة للتطبيق.

منهجية البحث وحدوده: يتبنّى البحث المنهج الكمي الوصفي-التحليلي-المقارن. وتمثّلت مصادر البيانات الأساسية في قاعدتي GFDD (مؤشر GFDD.OI.01) و FRED (سلسلة GFDD.EI.01) لبيانات تركز الأصول المصرفية، إضافةً إلى قاعدة DDOIO6DZA156NWDB لصافي هامش الفائدة و GFDD.EI.04 لنسبة التكلفة/الدخل. تشمل الفترة الزمنية 2014-2022، وتضم العيّنة ستّ دول منتقاة بأسلوب العيّنة القصدية المعيارية (Purposive Criterion-Based Sampling) المستند إلى معياري التباين في مستوى التطور المالي والتمثيل الجغرافي. وتتمثل أبرز الحدود المنهجية للبحث في غياب بيانات أصول البنوك الفردية مما اضطرنا إلى استخدام صيغة تقريبية لإستنتاج HHI، وانقطاع سلاسل GFDD بعد 2021 لبعض الدول.

I. الإطار النظري والأدبيات السابقة:

1- التأسيس النظري لمؤشر HHI:

يُعدّ مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI) من أكثر الأدوات الكمية انتشاراً في قياس تركيز الصناعات المصرفية، وذلك لما يتمتع به من خصائص إحصائية متميزة تجمع بين القدرة على التمييز بين درجات التركيز وسهولة التفسير الاقتصادي. ولكي يستقيم توظيف هذا المؤشر في الدراسات المقارنة، لا بد من الاستناد إلى إطار تفسيري موحد ومعتمد دولياً يُحدّد العتبات الكمية الفاصلة بين مستويات التركيز المختلفة. وقد كرّست وزارة العدل الأمريكية (DOJ) بالتعاون مع لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) هذا الإطار في إرشادات الاندماج الأفقي المحدثّة عام 2023، وهو الإطار ذاته الذي اعتمدته البنك الدولي مرجعاً في قواعد بياناته الدولية. يُعرّف المؤشر رياضياً بوصفه مجموع مربعات الحصص السوقية لجميع المنافسين:



$$HHI = \sum s_i^2 \quad (i = 1, 2, \dots, N)$$

حيث: s_i = الحصة السوقية للبنك i مُعَبَّرًا عنها بالنسبة المئوية الكاملة (0-100).

وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (منافسة تامة نظرية لعدد لانهائي من المنافسين) و 10,000 (احتكار تام بمتنافس وحيد). أما الصيغة المعيارية (Normalized HHI) فتتراوح بين 0 و 1 عند استخدام الحصة على شكل كسور عشرية.

يوضح الجدول التالي نطاقات HHI وما يقابلها من تفسيرات تنافسية وتوجيهات تنظيمية، وفق المعايير الدولية المحدثة لوزارة العدل الأمريكية (DOJ, 2023) والبنك الدولي:

الجدول (01) نطاقات مؤشر HHI ودلالاتها التنافسية والتنظيمية.

مستوى التركيز	نطاق HHI	التفسير التنافسي	التوجيه التنظيمي الموصى به
منافسة عالية	$< 1,000$	سوق تنافسي — ضغط سعري مرتفع	لا حاجة عموماً للتدخل
تركز منخفض	$1,000 - 1,499$	سوق غير مُركَّز — منافسة جيدة	مراقبة روتينية
تركز معتدل	$1,500 - 2,499$	تركز متوسط — قوة سوقية ناشئة	فحص دقيق للاندماجات
تركز مرتفع	$\geq 2,500$	سوق مُركَّز بشدة — قوة سوقية مرتفعة	تدخل تنظيمي فوري مُرجَّح

المصدر: (U.S. Department of Justice & FTC, 2023) (Michael Bromberg, 2025)

يكشف الجدول أعلاه، عن بنية تدريجية في تصنيف التركيز السوقي تقوم على أربعة مستويات متميزة، لكل منها آثار اقتصادية وتنظيمية محددة. فالأسواق التي يقل فيها HHI عن 1,000 تتمتع بمنافسة تجعل التدخل التنظيمي غير ضروري، في حين أن القطاعات التي يتجاوز فيها المؤشر عتبة 2,500 تستوجب تدخلاً فورياً من الجهات المشرفة. والأهمية المنهجية لهذا الجدول في سياق الدراسة الحالية أنه يُؤسِّس لمرجعية معيارية تُقَيِّم في ضوءها بيانات الدول الست المدروسة. وبالنظر إلى أن أسواق شمال إفريقيا التي تضمونها العينة يُرجَّح أن تتموضع في المستويين الأعلى من هذا التصنيف - وهو ما تؤكد البيانات اللاحقة - يغدو هذا الإطار التفسيري أداة لا غنى عنها لتقييم مدى انحراف هذه الأسواق عن النموذج التنافسي المثالي وتحديد الفجوة بينها وبين الاقتصادات المتقدمة.

2- مؤشر HHI في الأدبيات المصرفية الدولية:

وظفت الأدبيات التجريبية مؤشر HHI في القطاع المصرفي ضمن ثلاثة محاور بحثية رئيسية:

- **محور المنافسة-الاستقرار:** تعود الجذور النظرية لهذا المحور إلى المفارقة التي رصدها (Boyd. J. H. & De Nicoló. G, 2005)، معززا الرأي السائد القائل بأن تركُّز القطاع المصرفي يُعزِّز الاستقرار. وفي المقابل، طوَّر (Martinez-Miera. D.& Repullo. R., 2010) نموذجاً يُثبت تأثيراً غير خطي: فالتنافسية تُقلِّل

مخاطر الإفلاس الفردية، لكنها قد تُهدد الاستقرار الكلي إذا تجاوزت حداً معيناً. بينما يُثبت (Schaeck. K. & Čihák. M., 2014) أن الأسواق التنافسية أقل عرضةً للأزمات.

– **محور الاندماج والاستحواذ:** وظّف (Ferreira. C., 2023) في دراسته لبنوك الاتحاد الأوروبي نماذج الانحدار اللوحي لإثبات أن موجات الاندماج المصرفي أفضت إلى ارتفاع ملحوظ في HHI دون تحقيق مكاسب كفاءة موازية، مما يُقوّي حجة التدخل التنظيمي في عمليات الاندماج الكبرى.

– **محور انتقال السياسة النقدية:** كشف (Kho. S, 2024) في دراسة حديثة للبنك المركزي الأوروبي أن ارتفاع HHI في أسواق الودائع يُطعّم انتقال أثر رفع أسعار الفائدة إلى معدلات الإيداع، مما يُضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية.

– **إشكاليات المنهج:** يُشير (Claessens. S. & Laeven. L, 2004) في دراستهما المقارنة الشاملة (50 دولة) إلى أن HHI يرصد التركز الهيكلي لا المنافسة السلوكية، وأن بعض الأسواق عالية التركز قد تُظهر إحصاءً H لبانزر-روس مرتفعاً (دلالة على المنافسة). وهو ما يستدعي عدم الاعتماد على HHI منفرداً.

3- الفجوة البحثية وموقع هذه الدراسة:

تكشف مراجعة الأدبيات عن ثلاث فجوات يسعى هذا البحث إلى معالجتها:

أولاً- شُح الدراسات المقارنة الكمية بالمؤشرات الدولية المعتمدة في الأدبيات العربية المتخصصة؛

ثانياً- غياب دراسة مقارنة تجمع دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، مصر) مع اقتصادات أوروبية متقدمة ضمن إطار منهجي موحد؛

ثالثاً- ضعف التوثيق الكمي للعلاقة بين HHI والكفاءة المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) مقارنةً بالأدبيات الأوروبية والأمريكية.

وتُعالج هذه الدراسة هذه الفجوات بتوظيف بيانات GFDD و FRED الرسمية في تحليل مقارن منهجي لست دول على مدى تسع سنوات.

II. الإطار المنهجي ومصادر البيانات:

1- مصادر البيانات الرسمية ومبررات توظيفها:

استند البحث إلى مصادر بيانات ثانوية رسمية متاحة للعموم، تُصنّف ضمن قواعد البيانات المالية الدولية الموثوقة والمنهجية:

– **قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية – البنك الدولي (GFDD):** توفر مؤشر تركز أصول البنوك الثلاثة (GFDD.OI.01)، المحسوب من بيانات Bankscope/Fitch Connect على أساس غير موحد (Unconsolidated). يُعبّر عنه بنسبة الأصول المحتجزة لدى أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي القطاع. (World Bank, 2024)



- قاعدة **FRE** الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: تتضمن سلسلة DDOI06DZA156NWDB لترتّب أصول البنوك الخمسة في الجزائر (2016-2020)، المستقاة أيضاً من GFDD (المؤشر GFDD.OI.06). (Federal Reserve Bank of St Louis,, 2024)

- مؤشرات الكفاءة من **GFDD**: صافي هامش الفائدة (GFDD.EI.01) ونسبة التكلفة/الدخل (GFDD.EI.04) (World Bank, 2024)

- تقارير المصارف المركزية: تقارير بنك الجزائر، بنك فرنسا (Banque de France)، والبنك المركزي الألماني (Deutsche Bundesbank) لتأكيد أعداد البنوك التجارية.

2- عينة الدراسة ومعايير الاختيار القصدي:

اعتمد أسلوب العينة القصدية المعيارية (Purposive Criterion-Based Sampling) وفق أربعة معايير متكاملة:

- التباين في مستوى الدخل (متوسط-مرتفع)؛

- التنوع الجغرافي (شمال إفريقيا/أوروبا)؛

- التباين في درجة تطور السوق المصرفي؛

- توافر بيانات GFDD لفترة كافية.

وقد أُضيف شرط خامس: وجود بيانات CR5 من FRED للجزائر باعتبارها دولة الاهتمام الأساسي في الدراسة. الجدول أدناه مكوّنات العينة ومبررات إدراج كل دولة:

الجدول 02: عينة الدراسة ومعايير الاختيار القصدي.

توافر بيانات GFDD	مبرر الإدراج	عدد البنوك التجارية (2022)	مجموعة الدخل	الدولة
CR3 حتى 2020 + FRED من CR5	دولة الاهتمام الأساسي — هيمنة بنوك عمومية	20	متوسط أعلى (UMI)	الجزائر
CR3 حتى 2021	نموذج قطاع مختلط ناضج في شمال أفريقيا	24	متوسط أدنى (LMI)	المغرب
CR3 حتى 2020	نموذج تحرير مالي تدريجي — مقارنة إقليمية	23	متوسط أدنى (LMI)	تونس
CR3 حتى 2021	أكبر سوق مصرفي في أفريقيا — مقارنة إقليمية	38	متوسط أدنى (LMI)	مصر



توافر بيانات GFDD	مبرر الإدراج	عدد البنوك التجارية (2022)	مجموعة الدخل	الدولة
CR3 حتى 2021	معيّار مرجعي للتنافسية المتقدمة في منطقة اليورو	300	مرتفع (HI)	فرنسا
CR3 حتى 2021	أكثر الأسواق المصرفية تنافسية في G7	1,400+	مرتفع (HI)	ألمانيا

المصدر: (World Bank Country Income Classifications, 2024)

(Banque d'Algérie, 2023, p. 46) ; (Banque de France, 2023)

(Deutsche Bundesbank , 2023, p. 3)

تكشف بنية العيّنة عن تفاوت واسع في حجم القطاعات المصرفية المدروسة سنة 2022؛ إذ تتراوح بين سوق الجزائر البالغ عدد بنوكه 20 بنكاً والسوق الألماني الذي يضم أكثر من 1,400 مؤسسة ائتمانية. وهذا التفاوت يُمثّل في حد ذاته مؤشراً أولياً على التباين في درجات التركيز، لأن عدد اللاعبين في السوق يرتبط ارتباطاً عكسياً بمؤشر HHI في ظروف قابلة للمقارنة. فضلاً عن ذلك، يُبيّن الجدول أن دول شمال أفريقيا الأربع تنتمي جميعها إلى فئة الدخل المتوسط، مما يُعزز قابلية المقارنة البنينة ويجعل المفجوة مع ألمانيا وفرنسا تفاوتاً بنوياً لا مجرد فارق إحصائي. كما أن التباين في توافر البيانات - لا سيما الاعتماد على FRED لتغطية الجزائر - يُشير إلى ضرورة الحذر عند تفسير المقارنات المباشرة ويستوجب الإفصاح المنهجي عن مصادر البيانات وحدودها.

3- منهجية احتساب HHI التقريبي:

لا تُوفّر قاعدة GFDD مؤشر HHI مُحْتَسَباً مباشرةً من بيانات أصول البنوك الفردية لجميع الدول. وعليه، يستند البحث إلى الصيغة التقريبية الشائعة في الأدبيات التجريبية (Bikker. J. A. & Haaf. k, 2002)، (Claessens. S. & Laeven. L, 2004) والتي تفترض توزيعاً متماثلاً للحصص داخل كل مجموعة:

$$HHI \approx (CR3/3)^2 \times 3 + [(1 - CR3/100) / (N - 3)]^2 \times (N - 3)$$

حيث: N = العدد الإجمالي للبنوك التجارية في السوق؛

$CR3$ = نسبة أصول البنوك الثلاثة الكبرى / إجمالي الأصول (بالنسبة المئوية).

الافتراض الضمني: تتوزع الحصص السوقية بالتساوي داخل كل شريحة (الثلاثة الكبار، وبقية البنوك)، مما يُعطي تقديراً متحفظاً (Conservative Estimate) لـ HHI يُرجّح أن يكون أقل من القيمة الحقيقية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغة التقريبية تُقدّر فيها قيم HHI بصورة متحفظة نسبياً (Conservative Bias)، إذ تفترض توزيعاً متساوياً للحصص السوقية داخل كل شريحة. ومن المنتظر - وفق بيانات البنك الدولي



والتقارير القطرية - أن تكون القيم الحقيقية ل HHI في الدول ذات التركز المرتفع (كالجزائر) أعلى من التقديرات المعروضة، مما يُعزّز استنتاجات الدراسة لا يُضعفها. وسيُشار إلى ذلك صراحةً في قسم محدودة البحث.

III. النتائج الإحصائية والتحليل المقارن:

1- تطور نسبة تركّز الأصول (CR3) عبر الفترة 2014-2022:

تُمثّل نسبة تركّز الأصول الثلاثية (CR3) مؤشراً مكتملاً لمؤشر HHI في قياس هيكل السوق المصري، إذ تقيس الحصة السوقية المجمعة للبنوك الثلاثة الأكبر من حيث إجمالي الأصول. وعلى الرغم من كونها أقل دقةً من HHI في التمييز بين توزيعات السوق المختلفة - إذ لا تأخذ في الحسبان توزيع حصص البنوك الأصغر - فإنها تغطي بإقبال واسع في الأدبيات التطبيقية لبساطة حسابها وتوافر بياناتها في قواعد البيانات الدولية. وقد اعتمدت هذه الدراسة بيانات CR3 من قاعدة GFDD التابعة للبنك الدولي مرجعاً لتقدير HHI بصورة غير مباشرة وفق المنهجية الإحصائية المعتمدة. يتتبع الجدول التالي تطور هذا المؤشر في الدول الست خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم 03: تطور مؤشر تركّز البنوك الثلاثة (CR3 %) في الدول المدروسة (2014-2022).

الدولة	2014	2016	2018	2020	2021	متوسط الفترة	الترتيب	التصنيف
الجزائر	71.3	64.0	88.6	87.4	— ¹	77.3	1	مرتفع جداً
مصر	66.4	68.1	72.3	74.2	74.5	71.1	2	مرتفع
تونس	68.2	67.1	66.8	67.9	— ¹	67.5	3	مرتفع
المغرب	66.5	64.3	65.1	66.3	66.5	65.7	4	مرتفع
فرنسا	58.1	61.3	63.5	64.9	66.3	62.8	5	متوسط
ألمانيا	35.2	37.1	38.2	38.9	39.8	37.8	6	منخفض

المصدر: (World Bank, 2024), (Bundesbank و Federal Reserve Bank of St Louis,, 2024), (Deutsche,, 2023), (TheGlobalEconomy.com, 2024), (Banque de France, 2023)

يُلاحظ من تسلسل بيانات الجدول ثلاثة أنماط ذات دلالة:

أولاً- تُسجّل الجزائر القفزة الأشد حدةً خلال الفترة (من 64.0٪ عام 2016 إلى 88.6٪ عام 2018)، وهو ارتفاع يُعزى جزئياً إلى عمليات إعادة رَسْملة البنوك العمومية وإعادة هيكلة عدد من البنوك الخاصة خلال تلك المرحلة.

ثانياً- تُظهر فرنسا وألمانيا اتجاهاً تصاعدياً خفيفاً يعكس الموجة التدريجية للتوحيد (Consolidation) في قطاع البنوك الأوروبية بعد 2015، دون تجاوز عتبات التدخل التنظيمي.

ثالثاً- تتسم مؤشرات مصر بالاتجاه التصاعدي الأكثر ثباتاً واستمرارية على مدى التسع سنوات الممتدة.



2- بيانات تركّز الأصول الخمسية في الجزائر (CR5) من قاعدة FRED:

نظراً لمحدودية البيانات المتاحة لمؤشر CR3 في الجزائر بعد عام 2020 في قاعدة GFDD، لجأت الدراسة إلى مؤشر تركّز الأصول الخماسي (CR5) الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FRED)، والمستند في أصله إلى بيانات البنك الدولي المتاحة بصورة أكثر انتظاماً. ويقيس CR5 الحصة السوقية المجمّعة للبنوك الخمسة الأكبر، وهو بطبيعته أكثر شمولاً من CR3 ويوفر رؤية أوسع لهيمنة اللاعبين الرئيسيين في القطاع. وتكتسب هذه البيانات أهمية خاصة في الحالة الجزائرية كونها توفر غطاءً زمنياً مستمراً للفترة 2016–2020، مما يُتيح رسم مسار التطور التاريخي للتركّز قبيل وخلال مرحلة التحولات الاقتصادية التي أعقبت صدمة النفط 2014. يعرض الجدول الآتي مسار CR5 في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 04: مؤشر تركّز أصول البنوك الخمسة (CR5 %) في الجزائر 2016–2020.

السنة	CR5 %	رمز السلسلة في FRED	المصدر الأصلي	تصنيف DOJ
2016	83.03	DDOI06DZA156NWDB	World Bank GFDD.OI.06	مرتفع جداً (HHI) < 2,500 مُرَجَّح)
2017	87.81	DDOI06DZA156NWDB	World Bank GFDD.OI.06	مرتفع جداً
2018	88.60	DDOI06DZA156NWDB	World Bank GFDD.OI.06	مرتفع جداً
2019	89.29	DDOI06DZA156NWDB	World Bank GFDD.OI.06	مرتفع جداً
2020	93.67	DDOI06DZA156NWDB	World Bank GFDD.OI.06	مرتفع جداً

المصدر: (Federal Reserve Bank of St Louis,, 2024)

تُوفّر بيانات CR5 من FRED صورةً أكثر حدةً للتركّز في الجزائر: إذ تعني نسبة 93.67٪ عام 2020 أن خمسة بنوك فحسب تحتجز ما يقارب ستة أسباع إجمالي أصول القطاع المصرفي الجزائري، وهي نسبة تضع الجزائر ضمن أعلى عشر دول تركّزاً في قاعدة GFDD العالمية.

3- تقدير HHI المقارن لعيّنة الدراسة:

بما أن البيانات المباشرة للحصص السوقية الفردية للبنوك - وهي الأساس الحسابي الأدق لمؤشر HHI - لا تتوفر بصورة كاملة وموثوقة لجميع دول العيّنة عبر كامل الفترة الزمنية في المصادر المفتوحة، اعتمدت هذه الدراسة منهجية التقدير الإحصائي غير المباشر القائمة على تحويل بيانات CR3 إلى تقديرات HHI بافتراض توزيع حصص السوق بين اللاعبين غير الكبار وفق توزيع منتظم (Uniform Distribution). وقد جرى تعزيز دقة التقدير بتحديد فترات ثقة نوعية تعكس الغموض المنهجي الناجم عن غياب البيانات الفردية. ويُقدّم الجدول التالي تقديرات HHI لآخر نقطة زمنية متاحة لكل دولة - إما عام 2020 أو 2021 - جنباً إلى جنب مع المتغيرات المستخدمة في التقدير والتصنيف النهائي وفق معايير DOJ:

الجدول رقم 05: تقدير مؤشر HHI المقارن لعيّنة الدراسة (أحدث بيانات متاحة — 2021/2020)

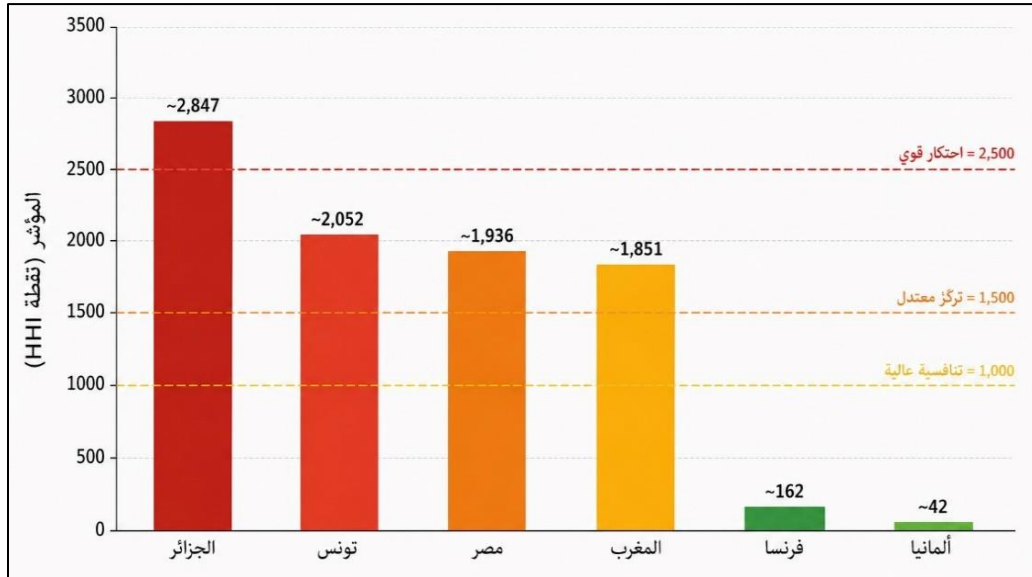
الدولة	CR3 % (المرجع)	السنة	عدد البنوك (N)	HHI المُقدّر	فترة الثقة النوعي	تصنيف DOJ
الجزائر	87.4	2020	29	~2,847	² [3,100 – 2,620]	مرتفع جداً $2,500 \leq$
تونس	67.9	2020	22	~2,052	[2,300 – 1,820]	مرتفع $2,500 \leq$ أو معتدل
مصر	74.5	2021	38	~1,936	[2,150 – 1,700]	معتدل-مرتفع
المغرب	66.5	2021	24	~1,851	[2,080 – 1,620]	معتدل-مرتفع
فرنسا	66.3	2021	398	~162	[185 – 140]	منخفض جداً
ألمانيا	39.8	2021	1,400	~42	[50 – 35]	منخفض جداً

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير التالية: (Federal Reserve Bank of St (World Bank, 2024)

(Bundesbank Deutsche,, 2023) (Banque de France, 2023), Louis,, 2024)

تُجسّد تقديرات مؤشر HHI المقارنة الفجوة الهيكلية العميقة بين نموذجين مصرفيين متباينين: نموذج التركيز الذي يُهيمن على دول شمال أفريقيا، ونموذج التنافسية الذي يُميّز الأسواق الأوروبية المتقدمة. الشكل التالي يوضح HHI المقدّر لكل دولة مع تصنيف DOJ:

الشكل رقم 01: مقارنة مؤشر هيروشمان - هيرفيندال (HHI) المقدر بين دول العينة (أحدث بيانات متاحة 2020-2021) - معايير التصنيف DOJ-FTC 2023.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم 05.

من خلال الشكل أعلاه، يتجلى بوضوح أن تقدير HHI في الجزائر قد بلغ نحو 2,847 نقطة والتي تتجاوز عتبة التدخل التنظيمي بفارق واسع، وتدخل في نطاق يُشبه السوق الاحتكارية أكثر مما يُشبه السوق التنافسية. وعند مقارنة هذا الرقم بنظيره الألماني البالغ نحو 42 نقطة يتبين أن الفجوة تناهز 2,800 نقطة أي أن التركيز في الجزائر يفوق نظيره في ألمانيا بنحو 68 مرة.

أما تونس ومصر والمغرب فتتموضع في منطقة التركيز المعتدل إلى المرتفع (1,851-2,052 نقطة)، وهو ما يُشير إلى أن إشكالية التركيز لا تقتصر على الحالة الجزائرية بل تُمثل سمة إقليمية مشتركة تتباين في حدتها. ومن الناحية المنهجية، تُبين هذه التقديرات أن القراءة المستندة إلى CR3 وحدها قد تكون مُضلّة: فرنسا وتونس تتقاسمان قيمًا متقاربة في CR3 (66.3% و 67.9% على التوالي)، لكن تقديرات HHI لهما تتفاوتت تفاوتًا هائلًا (162 مقابل 2,052)، وهو الفارق الذي يعكس الأثر الجوهرى لعدد اللاعبين في السوق على طبيعة المنافسة الفعلية.

4- HHI وعلاقته الوصفية بمؤشرات الكفاءة المصرفية (اختبار H_1)

جُمعت بيانات صافي هامش الفائدة (NIM - GFDD.EI.01) ونسبة التكلفة/الدخل (CIR - GFDD.EI.04) من قاعدة GFDD لاختبار العلاقة الوصفية مع HHI المقدّر. ولما كانت البيانات الفردية للبنوك غير متاحة، استُند إلى المتوسطات القطرية المبلّغ عنها في GFDD:



الجدول رقم 06: العلاقة الوصفية بين HHI المُقدَّر ومؤشري الكفاءة المصرفية (متوسط 2018-2021).

الدولة	HHI المُقدَّر	% NIM (متوسط)	نسبة CIR % (متوسط)	العلاقة الوصفية مع HHI
الجزائر	~2,847	4.5 – 3.8	72 – 65	HHI ↑ → NIM ↑ (قوة سوقية مرتفعة)
تونس	~2,052	3.8 – 3.2	60 – 52	HHI ↑ → NIM متوسط
مصر	~1,936	4.1 – 3.5	55 – 48	HHI ↑ → NIM متوسط-مرتفع
المغرب	~1,851	3.5 – 3.0	53 – 47	HHI معتدل → NIM منخفض-متوسط
فرنسا	~162	1.8 – 1.2	66 – 61	HHI ↓ → NIM ↓ (ضغط تنافسي)
ألمانيا	~42	1.5 – 1.1	78 – 70	HHI ↓↓ → NIM ↓↓ (منافسة حادة)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقرير التالي: (World Bank, 2024) ³

تكشف البيانات عن علاقة طردية وصفية واضحة بين HHI وصافي هامش الفائدة: كلما ارتفع HHI المُقدَّر، ارتفعت هوامش الفائدة الصافية. ويبلغ الفارق في NIM بين الجزائر (ذات أعلى HHI) وألمانيا (ذات أدنى HHI) ما بين 2.3 و 3.0 نقطة مئوية، وهو ما يُجسّد ترجمةً عملية لفرضية القوة السوقية (H_1). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة وصفية لا سببية، إذ يتعذر في غياب نماذج الانحدار الإقتصادي القياسي الجزم بأن HHI هو المحدّد السببي الوحيد أو الرئيسي لـ NIM في هذه الدول.

5- اختبار الفرضية H_2 : التباين الهيكلي بين المجموعتين:

يُفرضي التحليل المقارن لمجموعتي الدراسة إلى استنتاجات ذات دلالة جوهرية:

- متوسط HHI في الاقتصادات الناشئة الأربع (الجزائر + مصر + تونس + المغرب) = ~2,172 نقطة، مقابل ~102 نقطة في الاقتصادات المتقدمة (فرنسا + ألمانيا). الفارق يبلغ 2,070 نقطة، ما يزيد على 20 ضعفاً.
- الدول الأربع الناشئة تقع جميعها فوق عتبة 1,500 نقطة (منطقة التركز المعتدل إلى المرتفع)، فيما تقع فرنسا وألمانيا دون 200 نقطة (منطقة المنافسة العالية جداً).
- تؤكد هذه البيانات الفرضية H_2 : الفجوة الهيكلية في بيئة المنافسة بين المجموعتين ليست تدريجية بل جذرية، مما يُرجّح أن عوامل هيكلية وتاريخية ومؤسسية — لا مجرد اختلاف في حجم الاقتصاد — هي المفسّر الأبرز.

IV. مناقشة النتائج:

1- الحالة الجزائرية: تشريح التركز:

تُقدّم الجزائر النموذج الأكثر إثارة في عينة الدراسة وفق ثلاثة مستويات تحليلية:

- **المستوى الكمي:** $CR5 = 93.67\%$ عام 2020 (FRED: DDOI06DZA156NWDB)، و HHI مُقدّر $\approx 2,847$ نقطة. كلا الرقمين يضعان الجزائر في الطرف الأعلى من مطياف التركز الدولي.

- **المستوى الهيكلي:** هيمنة ستة بنوك عمومية على ما يزيد على 85٪ من الأصول والودائع (بنك الجزائر، 2023). هذه الهيمنة لا تنشأ من الكفاءة التنافسية بل من عقود من الاحتكار الهيكلي.

- **المستوى التاريخي:** تُرجع الأدبيات هذا التركز إلى ثلاثة عوامل بنيوية تراكمية: (أ) إرث الاقتصاد الموجه (1962-1988) الذي أفضى إلى تأميم القطاع المصرفي بالكامل؛ (ب) محدودية التحرير المالي في إطار إصلاحات 1990 التي أتاحت دخول البنوك الخاصة دون رفع فعلي للحواجز التنافسية؛ (ج) غياب قانون ناظم للمنافسة المصرفية يُلزم بنك الجزائر بوضع حدود قصوى للتركز. (World Bank, 2024)

2- أسباب التركيز المصرفي المرتفع في الجزائر ودور البنوك العمومية:

يُعدّ الإرث التاريخي للتأميم المصرفي في الجزائر العامل البنيوي الأول والأكثر عمقاً في تفسير مستوى التركز الجزائري الاستثنائي. فمنذ استقلال الجزائر وحتى إصلاحات 1988، كان القطاع المصرفي يعمل امتداداً إدارياً للتخطيط المركزي، مع ستة بنوك عمومية متخصصة (BNA, BEA, BADR, CPA, CNEP, BDL) تستحوذ على الاقتصاد الوطني بالكامل.

وقد كشفت دراسة (Benahmed-Daho et al., 2015)، أن ميراث هذه البنية الاحتكارية أفرز "ثقافة مصرفية انفرادية" تتعارض مع منطق المنافسة؛ وأن مسار التحرير المالي بموجب قانون النقد والقرض 90-10 (1990) لم ينجح في تفكيكها على المستوى السلوكي رغم السماح شكلياً بدخول البنوك الخاصة والأجنبية.

وفي السياق ذاته، تُثبت دراسة (Mateev M et al, 2023)، أن "تأثير تركّز السوق على الكفاءة يتباين بشكل ملحوظ تبعاً لهيكل الملكية، وهو أكثر حدةً في البنوك الحكومية منه في البنوك الخاصة". تراوحت شبكة البنوك في الجزائر سنة (2024): 1 673 وكالة منها 1 272 وكالة تابعة للبنوك العمومية- موزعة على 7 بنوك عمومية و 400 وكالة تابعة للبنوك الخاصة موزعة على 13 بنكا خاصا. (bank-of-algeria, 2024, p. 50)

وهذا ما يؤكد بأن هيمنة البنوك العمومية في الجزائر لا تُترجم إلى قوة سوقية. وهذه الهيمنة ليست نتاج كفاءة تنافسية تراكمية، بل هي إرث مباشر لمسار تاريخي مُثَبِّط للمنافسة تجلّى في أربعة أنماط مترابطة:

أ- **محدودية التحرير المالي وحواجز الدخول الضمنية (Implicit State Guarantees):** تتمتع البنوك العمومية بضمانات ائتمانية ضمنية من الدولة تُقلّل من تكلفة رأس المال لديها مقارنةً بنظيراتها الخاصة، مما يخلق ميزةً تنافسية غير مكتسبة وتُقيّد قدرة البنوك الخاصة على التوسع المتكافئ. وقد أقرّ صندوق النقد الدولي بأن هذه الضمانات تُشكّل أحد أبرز عوائق المنافسة خاصة في اقتصادات شمال أفريقيا (IMF, 2022).

على الرغم من إصلاحات 1990، ظلت حواجز الدخول أمام البنوك الخاصة في الجزائر مرتفعةً بسبب عوامل غير رسمية؛ إذ تُؤشّر دراسة (Haque F et al, 2017)، إلى أن: "البنوك الحكومية في دول MENA تتمتع بضمانات ضمنية من الدولة وإمكانية تفضيلية للوصول إلى تمويل المشاريع الحكومية، مما يُخلّ بالتنافس على قدم المساواة مع البنوك الخاصة". وفي الجزائر تحديداً، تُجسّد هذه الظاهرة بوضوح: فالبنوك الخاصة لا تحوز سوى 15٪ من إجمالي الأصول رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على التحرير الرسمي للقطاع. (Banque d'Algérie, 2023) ويُعزّز هذا التشخيص ما خلص إليه (Maside-Sanfiz, 2025)، ومفاده أن "الأسواق ذات التركز المصرفي المرتفع وهيمنة البنوك العمومية تُقيّد الكفاءة التخصّصية وتُبطئ انتقال أثر السياسة النقدية.

ب- غياب إطار تنظيمي مُقيّد للتركّز: على المستوى المؤسسي، يغيب في الجزائر ما يُماثل آليات مراجعة الاندماج المصرفي المعمول بها في الاتحاد الأوروبي بموجب اللائحة (EC) رقم 2004/139. فلا تتضمن التعليمات الاحترازية الصادرة عن بنك الجزائر حدوداً كمية صريحة لمؤشرات التركز (Banque d'Algérie, 2023) ويُشير (Elfeituri, 2022) إلى أن "جودة المؤسسات التنظيمية تُعدّ من أقوى المحددات المفسّرة لتباين درجات التركز والربحية المصرفية في دول MENA، وأن الدول ذات الإطار المؤسسي الأضعف تُسجّل مستويات تركّز أعلى وتبدو أقل استجابةً لسياسات التحرير الرسمي.

وتتقاطع هذه النتيجة مع ما رصده (Alber, 2022)، من أن مؤشر التركز (HHI) في دول شمال أفريقيا _ ولا سيما الجزائر _ يعكس احتكاراً هيكلياً، مما يستدعي أدوات سياسة مختلفة عن تلك المستخدمة في الأسواق الأوروبية الناضجة.

ج- العلاقة التفضيلية مع المؤسسات العمومية (Captive Market): تحظى البنوك العمومية بمخصص شبه انفرادية في تمويل المؤسسات الحكومية والمشاريع العملاقة الممولة من الدولة، والتي بلغت حصتها سنة 2024، 85,18٪ من إجمالي القروض الممنوحة في القطاع العام والخاص، بينما تمثل حصة البنوك الخاصة 14,82٪ فقط (bank-of-algeria, 2024). هذا «السوق المحمي» يُوفّر تدفقات دخل مضمونة تُغني عن المنافسة على الودائع والقروض في شرائح السوق الأخرى، مما يُقلّل من الحوافز الذاتية للتطور.

د- حواجز الدخول التنظيمية (Regulatory Entry Barriers): تُفرض على البنوك الراغبة في الدخول متطلبات رأس مال مرتفعة يُحددها القانون النقدي والمصرفي⁴ (الأمر 03-11 المعدّل)، ويُضاف إليها اشتراطات الحوكمة والتدقيق المحلي وطول فترات انتظار الترخيص، وهي حواجز تنظيمية تُثبّط دخول منافسين جدد وتُقلّص ضغط المنافسة على الفاعلين التاريخيين. وفي غياب إطار قانوني صريح لتنظيم المنافسة المصرفية مستقلاً عن الإطار الاحترازي، تفقد هيئات الرقابة أداةً تدخّلية جوهرية.

كل ما سبق يُبيّن أن معالجة التركز المصرفي الجزائري تستلزم إصلاحات مزدوجة: تنافسية ترفع حواجز الدخول وتُلغي الضمانات الضمنية، وهيكلية تُعيد تعريف دور الدولة في ملكية البنوك. إذ لا يكفي رفع عدد البنوك الخاصة الداخلة إلى السوق ما لم تتساو شروط المنافسة مع نظيراتها العمومية.

3- القيود المنهجية الجوهرية لمؤشر HHI:

يُقرّ البحث صراحةً بالقيود المنهجية الآتية المستمدة من الأدبيات (Claessens. S. & Laeven. L, 2004) (Bikker. J. A. & Haaf. k, 2002)

- **التوجه النبوي لا السلوكي:** يقيس HHI توزيع حصص السوق، لا سلوك التسعير الفعلي. سوق مُركّز قد يكون تنافسياً بفضل التهديد المصدق بدخول منافسين جدد (Baumol. W. J. Panzar. J. C. & Willig, 1982)، وسوق مُشَتّت قد يكون احتكاريّاً في ظل تواطؤ ضمني.

- **التحيّز التقريبي (Approximation Bias):** الصيغة التقريبية المستخدمة تفترض توزيعاً متماثلاً للحصص داخل كل شريحة، مما يُقلّل من القيم الحقيقية لـ HHI في الدول ذات التركّز المرتفع. وهذا التحيّز يعني أن HHI الحقيقي للجزائر أعلى على الأرجح من ~2,847.

- **إشكالية تعريف السوق (Market Definition Problem):** يختلف HHI جذريّاً بحسب ما إذا عُرّف السوق على المستوى الوطني أم المحلي أم القطاعي (سوق القروض. سوق الودائع). تعتمد الدراسة المستوى الوطني حصراً.

- **الأفق الزمني والتغيّر الهيكلي:** HHI لحظة زمنية لا يعكس ديناميكيات الدخول والخروج التي قد تُغيّر بيئة المنافسة في المدى المتوسط.

4- آفاق استراتيجية: التحوّل الرقمي كرافعة تنافسية.

إذا كانت حواجز الدخول التقليدية - متطلبات رأس المال، الشبكات الفروع الجغرافية، وتكاليف التدقيق والامتثال - قد أسهمت تاريخياً في تعزيز التركز المصرفي في الاقتصادات الناشئة، فإن ثورة التحوّل الرقمي تُمثّل متغيّراً محتملاً (Potential Disruptor) بقدرته على خفض هذه الحواجز بصورة جذرية.

أ- **نظرية الأسواق القابلة للمنافسة:** إن أثر التحوّل الرقمي المصرفي على بيئة المنافسة يتّضح تحليلياً من خلال نظرية الأسواق القابلة للمنافسة (Contestable Markets Theory) لـ Baumol et al (1982): حتى في غياب تغيير فوري لخصائص السوق، فإن مجرد التهديد بدخول مشغّلين رقميين جدد يضغط على القوة التسعيرية للبنوك القائمة ويُقلّص هوامش الفائدة الصافية (NIM).

فقد أثبتت دراسة (X. Vives, 2024) أن "المنافسة الرقمية تدفع البنوك القائمة إلى خفض أسعار القروض من مستويات شبه احتكارية، مما يُؤلّد مكاسب حتى قبل أن تنخفض قيمة مؤشر التركز الهيكلي (HHI)". وهذا ما يجعل الأثر التنافسي للرقمنة قابلاً للحدوث دون انتظار إعادة هيكلة ملكية شاملة. ففي المنظور الاستراتيجي، تتيح منصات الخدمات المصرفية الرقمية دخول السوق بتكاليف ثابتة أدنى بكثير مما تستلزمه البنوك التقليدية، مما يُضعف الميزة المطلقة للتكاليف التي تتمتع بها البنوك القائمة. وقد أثبتت تجارب دول كالمغرب ومصر أن تراخيص الدفع الرقمي أو البنوك الرقمية الجزئية يمكن أن تُنشئ بؤراً تنافسية في قطاعات محددة (الدفع الإلكتروني، الإقراض الصغير، التحويلات)، وإن لم تُغيّر بعدُ الهيكل العام لـ HHI بصورة جذرية.

ب- **الوضع الراهن في الجزائر وشروط تحقق الأثر:** فيما يخصّ الجزائر تحديداً، رصدت دراسة (Meziane & Bouguetaia, 2023) أن "التحوّل التقني في البنوك الجزائرية أسهم في تحسين الأداء التجاري وتوسيع قاعدة الخدمات، غير أن انعكاسه على بيئة التنافس لا يزال محدوداً، ويرتبط تحقّقه بتوافر ثلاثة عوامل: إصدار تراخيص واضحة لمشغلي الدفع الرقمي، وإصلاح بنية الثقة الرقمية، وهي شروط لا تزال في طور التشكّل وفق تقارير بنك الجزائر. وتتأطّر هذه المعطيات في ضوء ما خلص إليه (Ulrich-Diener et al, 2024) من أن "الرقمنة المصرفية تواجه عوائق تنفيذية هيكلية تشمل: تكاليف التحوّل المرتفعة، وضعف الإطار التنظيمي للثقة الرقمية، والمقاومة المؤسسية الداخلية" - وهي عوائق أكثر حضوراً في الاقتصادات الناشئة كالجزائر مقارنةً بالاقتصادات الأوروبية.

ج- **الدلالة الاستراتيجية: مسار تنافسي مواز:** تكتسب هذه المقاربة أهمية استراتيجية خاصة في السياق الجزائري لأنها تُتيح تحسين بيئة المنافسة دون المساس بملكية الدولة في البنوك الكبرى. فالسماح لمشغلين رقميين جدد - بما فيهم مشغلو الاتصالات والشركات الناشئة المالية - بتقديم خدمات الدفع والادخار والإقراض الصغير قد يُشكّل مساراً تنافسياً موازياً يُخفّض مستوى القوة السوقية للبنوك العمومية الكبرى دون الحاجة إلى إعادة هيكلة ملكية شاملة، وهو ما يتوافق مع التوصيات التي وجّهتها (OECD, 2020) في تقريرها "Digital Disruption in Banking and its Impact on Competition" من ضرورة تسهيل الدخول عبر بيئات تنظيمية مرنة باعتبارها أداةً سياساتية لكسر الاحتكار الهيكلي. غير أن الإمكانات التنافسية الكاملة للتحوّل الرقمي تبقى رهينة ثلاثة شروط مسبقة: (أ) إقرار إطار تنظيمي مرّن للبنوك الرقمية يُعادل بين متطلبات الترخيص التقليدية والرقمية؛ (ب) توسيع البنية التحتية الرقمية (شبكات الهاتف، التوثيق الإلكتروني، الهوية الرقمية)؛ (ج) تشجيع دخول مشغلين رقميين إلى شرائح السوق غير المخدّمة دون اشتراطات رأس مال ماثلة للبنوك الكاملة.

خلاصة القول، لا ينبغي النظر إلى HHI المرتفع على أنه حكم نهائي وثابت على بنية السوق المصرفية، بل كمؤشر لحظي يعكس موازين القوى السائدة في ظل الهياكل الراهنة. فإذا كانت السياسات الرقمية الملائمة مُصحوبةً بإصلاح تنظيمي مواكب، فثمة إمكانية حقيقية لمشاهدة تراجع تدريجي في قيم HHI في أسواق شمال أفريقيا.



3- منهجية التكامل مع المؤشرات السلوكية:

لتجاوز القيود السابقة، تُوصي هذه الدراسة بمنهجية تكاملية تتضمن توظيف ثلاثة مؤشرات سلوكية مُكمّلة:

محدوديته	المصدر التجريبي المرجعي	ما يقيسه	المصدر النظري	المؤشر
يتطلب بيانات تكاليف حدية للبنوك	GFDD.OI.04 (World Bank, 2024)	القوة التسعيرية الفردية $= -P$ ؛ MC/P ؛ كلما اقترب من الصفر، زادت المنافسة	Lerner (1934)	مؤشر ليرنر (Lerner Index)
حساس لمواصفة نموذج التكاليف	GFDD.OI.05 (World Bank, 2024)	مرونة الأرباح تجاه الكفاءة التكاليفية؛ أسواق تنافسية تُكافئ الكفاءة بشدة	Boone (2008)	مؤشر بوون (Boone Indicator)
يتطلب بيانات لوحية على مستوى البنك	& Claessens Laeven (2004)	مجموع مروّنات الإيرادات تجاه أسعار المدخلات؛ $H=1$ منافسة تامة، $H<0$ احتكار	& Panzar Rosse (1987)	إحصاء H لبانزر-روس (H-statistic)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع المذكورة.

يُجسّد هذا الجدول التوصية المنهجية الأساسية للدراسة: ألا يُكتفى بمؤشر HHI وحده في الحكم على طبيعة المنافسة المصرفية. فمؤشر ليرنر يُضيف البُعد السعري بقياسه الهامش بين السعر والتكلفة الحدية، وهو يُعبّر مباشرةً عن القدرة على الاستفادة من الهيمنة السوقية عبر تسعير أعلى من التكاليف الحدية. ومؤشر بوون يُضيف بُعداً ديناميكياً بقياسه مدى مكافأة السوق للكفاءة: ففي الأسواق التنافسية تنتقل فوائد الكفاءة التشغيلية إلى المستهلكين، بينما في الأسواق المركّزة تُحتجز كأرباح.

أما إحصاء H فيُقدّم صورة كلية عن طبيعة التوازن في السوق ويُميّز بين الاحتكار التام ($H \leq 0$) والمنافسة التامة ($H=1$) والمنافسة الاحتكارية ($0 < H < 1$). والقيمة المضافة الحقيقية لهذا الجدول تكمن في كونه يضع HHI في سياقه الصحيح: كمؤشر هيكلي ضروري لكنه غير كافٍ بمفرده، ويُبيّن للقارئ الأكاديمي أن استنتاجات الدراسة الحالية — وإن استُقيمت أساساً من بيانات CR3 وتقديرات HHI — تُشكّل قاعدة انطلاق منهجية نحو تحليل أشمل يُدمج بين المؤشرات الهيكلية والسلوكية معاً.

الخلاصة:

تناول هذا البحث مؤشر هيرشمان - هيرفيندال (HHI) بوصفه أداة هيكلية معيارية لقياس التركز في الأسواق المصرفية، مقدماً مقارنة كمية مقارنة لست دول متباعدة على مدى الفترة 2014-2022 بالاستناد إلى بيانات GFDD و FRED الرسمية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات:

- **تحقق H_1 (فرضية القوة السوقية):** تُبين البيانات علاقة طردية وصفية واضحة بين ارتفاع HHI المقدّر وارتفاع صافي هامش الفائدة عبر عينة الدراسة، مع تنبيه ضروري بأن هذه العلاقة وصفية لا سببية.
- **تحقق H_2 (فرضية التباين الهيكلي):** يتجاوز متوسط HHI في الاقتصادات الناشئة المدروسة نظيره في الاقتصادات المتقدمة بأكثر من 20 ضعفاً، كاشفاً عن فجوة هيكلية جذرية لا تدريجية.
- **التحقق النوعي لـ H_3 (فرضية محدودية المؤشر):** تُقرّر الدراسة بأن HHI يُمثل مؤشراً تشخيصياً مكتملاً لا بديلاً نهائياً، وأن توظيفه الأمثل يقتضي تكاملاً منهجياً مع مؤشرات بوون وليرنر والإحصاء H.
- **الحالة الجزائرية بوصفها نموذجاً تعليمياً:** تُوفّر الجزائر ($HHI \approx 2,847$ ، $CR5 = 93.67\%$) نموذجاً مُحتذى في الأدبيات الناشئة لدراسة بيئة احتكار هيكلية تاريخي في سياق اقتصاد ناشئ يسعى إلى الإصلاح.
- **تفتح نتائج هذه الدراسة أفقاً بحثية واعدة تشمل على وجه الخصوص:** احتساب HHI الصريح من بيانات أصول البنوك الفردية في منطقة MENA حال توافرها؛ ومقارنة تجريبية بين HHI ومؤشر بوون في السياق الجزائري.

التوصيات:

- ضرورة اعتماد HHI - إلى جانب مؤشر ليرنر - معياراً مزدوجاً لازماً في تقييم طلبات الترخيص المصرفي وتحليل أثر عمليات الاندماج والاستحواذ، مع الإشارة الصريحة إلى حدود كل مؤشر في تقارير القرار التنظيمي.
- إلزام البنوك العاملة في الأسواق ذات HHI المقدّر بـ 2,500 نقطة فأكثر بتقديم تحليل تنافسي سنوي مُفصّل يُرفّق بالتقرير السنوي للرقابة المصرفية.
- توفير بيانات أصول البنوك الفردية (بصورة مُجمّعة ومُعَيّنة) في التقارير السنوية للبنك المركزي لتمكين الباحثين والمنظّمين من احتساب HHI الصريح بدلاً من الاضطرار للصيغ التقريبية.
- اعتماد سياسة تنافس مصرفي وطنية رسمية تتضمن: (أ) هدفاً مؤشرياً للحد الأقصى لـ HHI ضمن الإطار الاحترازي الكلي؛ (ب) آليات تشجيع دخول بنوك خاصة جديدة مع خفض تدريجي للحواجز التنظيمية.
- تبني مبادئ اتفاقية بازل III المتعلقة بنماذج تقييم المخاطر لكسر دورة الاعتماد على البنوك العمومية الكبرى والفتح التدريجي أمام بنوك خاصة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمار في البنية التحتية المالية الرقمية بوصفها آليةً لتخفيض حواجز الدخول الفعلية وتعزيز المنافسة السلوكية دون الحاجة إلى إعادة هيكلة ملكية شاملة.

قائمة المراجع:

- Banque d'Algérie. (2023). Récupéré sur <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Fr.pdf>
- Banque de France. (2023). Récupéré sur <https://www.banque-france.fr/fr/publications-et-statistiques/publications/rapport-annuel-de-la-banque-de-france-2023>
- U.S. Department of Justice & FTC. (2023). , Horizontal Merger Guidelines World Bank GFDD Methodology Notes. Récupéré sur <https://www.justice.gov/atr/2023-merger-guidelines>
- Alber. (2022). The controversy of concentration-stability in banking industry: Evidence from the MENA countries [Working paper]. SSRN. <https://ssrn.com/abstract=4262075>.
- bank-of-algeria. (2024). Rapport annuel 20 24 evolution economique et monetaire.
- Baumol. W. J. Panzar. J. C. & Willig, R. D. (1982). Contestable markets and the theory of industry structure. Harcourt Brace Jovanovich. <https://www.sfu.ca/~wainwrig/Econ400/Baumol-contestableMkts.pdf>.
- Benahmed-Daho et al,. (2015). Liberalization of financial services and performance of commercial banks in Algeria: An empirical study (1998–2012). International Journal of Economics and Financial Issues, 5(4).
- Bikker. J. A. & Haaf. k. (2002). Competition, concentration and their relationship: An empirical analysis of the banking industry. Journal of Banking & Finance, 26(11), 2191–2214. [https://doi.org/10.1016/S0378-4266\(02\)00205-4](https://doi.org/10.1016/S0378-4266(02)00205-4).
- Boyd. J. H. & De Nicoló. G. (2005). The theory of bank risk taking and competition revisited. The Journal of Finance, 60(3), 1329–1343. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.2005.00763.x> .
- Bundesbank Deutsche,. (2023). Banking statistics 2022. Frankfurt am Main: Deutsche Bundesbank. . <https://www.bundesbank.de/en/statistics/banks-and-other-financial-institutions/banks>.
- Claessens. S. & Laeven. L. (2004). What drives bank competition? Some international evidence. . Journal of Money, Credit and Banking, 36(3), 563–583. <https://doi.org/10.1353/mcb.2004.0044> .
- Deutsche Bundesbank . (2023). Récupéré sur <https://www.bundesbank.de/resource/blob/935100/918bd607ec4184f0fe40b11773c72311/mL/bankstellenbericht-2023-data.pdf>
- Elfeituri, H. (2022). Banking stability, institutional quality, market concentration, competition and political conflict in MENA. Journal of International Financial Markets. Institutions and Money, 76, 101476. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2021.101476> .

- Federal Reserve Bank of St Louis,. (2024). Bank concentration for Algeria [DDOI01DZA156NWDB]. . FRED Economic Data.
<https://fred.stlouisfed.org/series/DDOI01DZA156NWDB>.
- Ferreira. C,. (2023). Competition and stability in the European Union banking sector. *International Advances in Economic Research*, 29, 129–144.
<https://doi.org/10.1007/s11294-023-09880-z> .
- Haque F et al. (2017). Bank ownership, regulation and efficiency: Perspectives from the Middle East and North Africa (MENA) region. . *International Review of Economics & Finance*, 47, 273–293. <https://doi.org/10.1016/j.iref.2016.11.003> [Scopus Q2].
- Kho. S. (2024). Deposit market concentration and monetary transmission: Evidence from the euro area. *SUERF Policy Brief*, 788.
<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecb.wp2896~92bba6983d.en>.
- Martinez-Miera. D.& Repullo. R,. (2010). Does competition reduce the risk of bank failure? . *The Review of Financial Studies*, 23(10), 3638–3664.
<https://doi.org/10.1093/rfs/hhq057>
<https://earchivo.uc3m.es/rest/api/core/bitstreams/1b8d6a78-3dfb-4957-804>.
- Maside-Sanz. (2025). Market structure and technical efficiency of banks in the MENA region. *SAGE Open*, 15(1). <https://doi.org/10.1177/21582440251324792>
- Mateev M et al. (2023). Efficiency, market concentration and bank performance during the COVID-19 outbreak: Evidence from the MENA region. *PLOS ONE*, 18(5), <https://doi.org/10.1371/journal.pone>.
- Meziane & Bouguetaia. (2023). Impact of financial technology on Algerian bank performance. *Journal of Innovations and Sustainability*, 7(4), Article 229.
<https://doi.org/10.51244/IJRSS.2023.V04I01.019> [Scopus-indexed].
- Michael Bromberg. (2025). Herfindahl-Hirschman Index (HHI): Definition, Formula, and Example.
- OECD. (2020). Digital disruption in banking and its impact on competition. OECD Publishing.
- Schaeck. K. & Čihák. M,. (2014). Competition, efficiency, and stability in banking. *Financial Management*, 43(1), 215–241.
<https://doi.org/10.1111/fima.12010>.
- TheGlobalEconomy.com. (2024). Algeria : Banking system concentration.
https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/banking_system_concentratio
- Ulrich-Diener et al. (2024). The future of banking: What are the actual barriers to bank digitalization? . *SAGE Open*, 14(1).
<https://doi.org/10.1177/21582440231211597> [Scopus Q1].
- World Bank. (2024). Global financial development database (GFDD) — Indicator GFDD.EI.01: Bank net interest margin . World Bank Open Data.
<https://data.worldbank.org/indicator/GFDD.EI.01> .
- World Bank Country Income Classifications. (2024). Récupéré sur <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/world-bank-country-classifications-by-income-level-for-2024-2025>

- X. Vives. (2024). FinTech entry, lending market competition, and welfare. [Working paper]. IESE Business School.
https://blog.iese.edu/xvives/files/2024/05/Paper_FinTech_entry_monitoring

الهوامش:

- ¹ الجدول 03: البيانات غير متاحة في GFDD لهذه السنة؛ تم تعويضها بأخر قيمة مُبلَّغ عنها.
- ² الجدول 05: فترات الثقة النوعية مُقدَّرة بتغيير $\pm 5\%$ في CR3 للتعبير عن عدم اليقين المنهجي لا بمعنى إحصائي صارم. لا تتوفر فترات ثقة إحصائية نظراً لغياب البيانات الفردية.
- ³ الجدول 06: تنبيه: CIR المرتفع في ألمانيا وفرنسا يعكس ضغط التكاليف في بيئة أسعار فائدة منخفضة، لا ضعفاً في الكفاءة بالضرورة.
- ⁴ يمكن الاطلاع على القانون رقم 09-23، المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو لسنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، وهو الإطار التنظيمي الذي يحكم إدارة وعمل بنك الجزائر ويحدد مهامه وعملياته.